مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

مجلة سنوية محكمة تصدر عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

- **أهمية مراكز البحوث في قطاع العلوم الإنسانية.**
  أ.د. نبيل عارف الجردي
  أ.م.د. عماد عبد الوهاب الصباغ
- **الخصائص الديمغرافية والوظيفية لمدينة الدوحة.**
  د. ناصر عبد الرحمن فخرو
- **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الأحداث المنحرفين في النظام القضائي القطري.**
  د. عبد الناصر صالح محمد
- **دراسة كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج.**
  د. فائزة بنت عمر بن علي المؤيد
- **مدخل إلى نظرية الأمن الإعلامي والاتصالي «العالم العربي نموذجاً».**
  د. أحمد القديدي
- **العلاقات التجارية بين الصقالبة والعرب المسلمين في القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين.**
  د. سيف شاهين المريخي
- **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه.**
  د. محمد عبد الوهاب شحاته
- **سوق العمل الخليجي وإشكالية توظيف خريجي علم الاجتماع - مع التركيز على قطر.**
  د. محمد بومخلوف

العدد الرابع عشر - السنة الرابعة عشر
الدوحة
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دراسة كتاب
[الأصول في النحو] لابن السراج

د. فائزة بنت عُمر بن علي المؤيد
استاذ النحو والصرف المشارك
بقسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب للبنات بالدمام

دراسة
كتاب [الأصول في النحو] لابن السراج

د. فائزة بنت عمر بن علي المؤيد
أستاذ النحو والصرف المشارك
بقسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب للبنات بالدمام

تقديم :

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيِّدنا مُحمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين . أمَّا بعد :

فإنَّه على الرَّغم من أنَّ كتاب « الأصول » لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرَّاج[1] قد خرج منه جزآن محقَّقان منذ عام ١٩٧٣ م ؛ أي قبل ثلاثين عامًا تقريبًا ، إلاَّ أنَّ محقِّقه الدُّكتور عبد الحُسين الفتلي اكتفى حين إخراجه بتصديره بتقديمٍ (موجزٍ) له[2]، لم يعطِ الصُّورة الواضحة عنه ، وكذلك حين خرجت له طبعةٌ كاملة في ثلاثة أجزاء عن مؤسَّسة الرِّسالة عام ١٩٨٥ م ، فإنَّ تلك الطَّبعة كانت كسابقتها متصدِّرةً بذلك التَّقديم المقتضب ، الَّذي لا يتناسب وقيمة هذا الكتاب ومؤلِّفه ، لذا عقدت العزم على أن أتمِّم هذا النَّقص ، وأسدَّ هذا الخلل ، وأقوم بدراسةٍ شاملة لـ « الأصول » تنصفه ؛ لأنِّي رأيت في بقائه طوال هذه المدَّة بلا دراسة ظلمًا له ؛ فهو الكتاب الثَّالث من كتب أصول النَّحو بعد « الكتاب » لسيبويه ، و « المقتضب » للمبرِّد ، وكلاهما قد حظيا بكلِّ عنايةٍ واهتمام ؛ فكم من دراسةٍ قامت على كتاب سيبويه ، وكذلك « المقتضب » كم كانت دراسة الشَّيخ عبد الخالق عضيمة ــ رحمه الله تعالى ــ له كافيةً شافية ، فلِمَ لا يحظى « الأصول » بمثل هذه العناية ؟ ! ، ولكنَّني تردَّدت قليلاً عندما سمعت بأنَّ الأستاذ الدكتور محمود الطَّناحي قد أخرج فهارس فنيَّة لـ « الأصول » منذ عام

١٩٨٦م ؛ لأنّـي توقّعـت أنّ يكون الأستاذ الطّناحي قد عرَّج على مسألة الدِّراسة ووفّاها حقّهـا ؛ كما هي عادته مع كتب التُّراث الّتي يقوم بتحقيقها[٣]، إلاّ أنّني بعد أن حصلت على نسـخةٍ من ذلك الفهرس ، ونظرت في تصديره ، تبيَّن لي أنّ « الأصول » مازال بحاجةٍ إلى مَن يضيء جوانبه بدراسةٍ تكشف مناقبَه الدَّفينة ، ونفائسَه المغمورة ؛ لأنّ ذلك الفهرس قد تصدَّر بعـبارات لومٍ وعتابٍ على المحقّق الّذي لم يصنع له تلك الفهارس على الرَّغم من أهميتها البالغة لكتـب الـتُّراث في هـذا العصر الّذي " كثرت فيه الصَّوارف والحواجز ، وضعفت الهمم ، ووهنـت العزائم ، وأصبح من العسير على طالب علمٍ أن يأخذ في كتابٍ من أوّله إلى آخره ، فـلم يـبقَ إلاّ أن نبرز له مسائل الكتاب ، وقضاياه ؛ ليجد طلبته من أيسر سبيل "[٤] فوقعت عبارة الدُّكتور الطّناحي هذه من نفسي موقعها ...

فشـمَّرت سـاعد الجدِّ ، وشرعت في دراسة « الأصول » ، وانتهجت لذلك المنهجَ العلمي المتعارفَ عليه لدراسة أيِّ كتابٍ من كتب التُّراث إلاّ أنّني لم أصدِّر الدِّراسة بترجمةٍ عن مؤلّف الكتاب كما يفعل كلُّ دارسٍ لكتب التُّراث ؛ وذلك لأنّني عددت ترجمة (ابن السَّرَّاج) والتّعريفَ به من فضل القول ، لذا بادرت بالحديث عن « الأصول » وتدرَّجت في دراسـته من تصـريحٍ بمعنى عنوانه ، وتعريفٍ لأهميَّته ، وتتبعٍ لمنهجه العام ، وشرحٍ لمقصده ، وبيانٍ لسماته الخاصـة ، وتفصـيلٍ لأسلوبه ، وتوضيحٍ لأثر المنطق فيه ، وكشفٍ لتعليلاته ، ورصدٍ لأصول النَّحو من سماعٍ وقياسٍ فيه ، وتحديدٍ لمذهب مؤلّفه ، وحرصت في عرض هذا كلّه على التَّوسُّع والتَّفصـيل من جهة ، وضرب الأمثلة وعقد الموازنات من جهةٍ أخرى ؛ علّي أصل إلى الغاية المنشودة ، وأحقّق بهذه الدِّراسة الغرضَ المرجو منها ، راجيةً من الله عزَّ وجلّ العون والسَّداد .

أوّلاً : معنى كلمة (أصول) ، ومدى توافقها مع مادة الكتاب :

لقد اختار ابن السَّرَّاج لكتابه اسم « الأصول » ، ولو استنطقنا المعاجم اللُّغويَّة عن معنى كلمة الأصول لقالت : إنَّ كلمة (أصول) ما هي إلاَّ جمعُ أصلٍ ، من أَصُل أصالةً فهو أَصْل ، مثل : ضَخُم ضخامةً فهو ضَخْم ، والأصل هو : أسفل الشَّيء ، يقال : قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ... ثُمَّ كثُر حتَّى قيل : أصل كلِّ شيءٍ ما يستند وجود ذلك الشَّيء إليه ؛ فالأب أصلٌ للولد ، والنَّهر أصلٌ للجدول ... وقال بعضهم : الأصل ما يُبنى عليه غيره ، ويقال : استأصلتْ هذه الشَّجرة ، أي : ثبتَ أصلُها[٥] .

هذا هو معنى كلمة (أصول) في اللُّغة ، وأظنُّه هو المعنى الَّذي أراده ابن السَّرَّاج من تسمية كتابه بهذا الاسم ؛ فقد عبَّر في أكثر من موضع أنَّ كتابه كتابُ أصولٍ لا فروع ، بل إنَّه قد صرَّح بذلك منذ أن شرع في أوَّل مسألةٍ فيه ؛ إذ يقول : " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلَّة الَّتي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشَّائع ؛ لأنَّه كتاب إيجاز "[٦] .

فابن السَّرَّاج أراد أن يجمع في كتابه هذا أصولَ علم النَّحو المحكمة ، وقواعدَ أركانه الثَّابتة ، ولذا رأى أن يعتمد لتحقيق ذلك على الكثير الشَّائع ، وينأى به عن القليل الشَّاذ ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّه قصد به طبقة المتعلِّمين بشكلٍ خاص ، وهؤلاء لا تعنيهم الخلافات العديدة ، والتَّأويلات البعيدة الَّتي لا طائل منها ، وإنَّما الَّذي يهمهم معرفته هو أصول هذا العلم وقواعده ؛ وبالفعل حرص ابن السَّرَّاج على أن يُقصي تلك الخلافات والتأويلات جانبًا ، ويركِّز على أصول علمي النَّحو والصَّرف[٧] .

بل كان يُذكِّر بهذا الهدف الَّذي ابتغاه من كتابه بين الحين والآخر ؛ فمن تأكيده على أنَّه كتاب أصولٍ لا فروع ؛ قوله : " ... قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كلِّ بابٍ من المسائل مقدارًا كافيًا ، فيه دربةٌ للمتعلِّم ، ودرسٌ للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛ لأنَّه كتاب أصولٍ ، ونحن نفرد كتابًا لتفريع الأصول ، ومزج بعضها ببعض ، ونسمِّيه كتاب الفروع ؛ ليكون فروع هذا الأصول ، إن أخَّر الله في الأجل وأعان "[٨] .

ومـــن تأكيده على أنّه لم يرغب في تضـــمين كتابه خلافات النُّحاة اعتذاره عن ذلك عـــندما ذكـــر في مسألة (إعمال لا النّافية) رأياً للمبرِّد ، ورأيًا للكسائي ، ورأيًا للفرّاء ، ثُمَّ قـــال : " وفي جمـــيع هذه الأقوال نظر ، وإنّما ضمَّنا في هذا الكتاب الأصول ، والوصول إلى الإعـــراب ، فأمّـــا عدا ذلك من النّظر بين المخالفين فإنّ الكلام يطول فيه ، ولا يصلح في هذا الكتاب ، على أنّا ربما ذكرنا من ذلك الشّيء القليل "[٩] .

مـــن كـــلّ هذا نخلص إلى أنّ ابن السَّرّاج قد حرص كلّ الحرص على أن تتوافق مادة كتابه مع العنوان الّذي اختاره لها ، بل إنّ في ذلك لدليلاً قاطعًا على أنّه فكّر فيهما معًا ، وظلّا مقترنين في ذهنه حتّى انسجما هذا الانسجام .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن السَّرّاج سمّى كتابه ‹ الأصول › وصرّح بهذه التّسمية في موضعين :

* أحدهمـــا : عـــندما انـــتهى من باب " الزِّيـــادة والإلغاء " وبدأ باب (ذكر الّذي والألف واللاّم) فإنّـــه حينها قال : " قد انتهينا إلى الموضع الّذي يتساوى فيه كتاب ‹ الأصول › وكتاب ‹ الجمل › ... ثُمَّ لا فرق بينهما إلاّ أنّ بعد التّصريف زيادة المسائل فيه ، والجمل ليس فيه ذلك "[١٠] .
* والموضـــــع الآخـــر كان في آخر الكتاب ، حيث ختمه بقوله : " هذا آخر ‹ الأصـــول › بحمد الله ومنّته "[١١] .

ولكـــن على الرّغم من تصريحه باسم كتابه في ذينك الموضعين ، إلاّ أنّ بعض النُّحاة ، وأصـــحاب الـــتّراجم ، وغيرهم رأوا أن يصفوا كلمة ‹ الأصول › بكلمة ‹ الكبير › فقالوا : ‹ الأصول الكبير › ، وبعضـــهم رأى أن يردف كلمة ‹ الأصول › بعبارة ‹ في النّحو › فقال : ‹ الأصـــول في الـــنّحو › ؛ وكلُّ هذا من أجل تمييزه عن كتابه الآخر الّذي أجمل فيه ما جاء في ‹ الأصول ›[١٢] .

ثانيًا : أهميَة ‹ الأصول › :

إنّ أهميَّة ‹ الأصول › تتمثّل في كونه كتابًا قد ضمَّ بين دفتيه علمي النَّحو ، والصَّرف ، وعلومًا أخرى عادةً ما تضـــمُّها أمهات كتب النَّحو ؛ كعلم الأصـــوات ، ومخارجِ الحروف ، والأعجمـــي المعرَّب ، والضَّرورات الشِّعرية ، بل إنّ مؤلِّفه لم يكتفِ بذلك ، و إنَّما بثَّ خلاله بعـــضَ اللُّغـــات ، واللَّهجات العربيَّة المنســـوبة إلى قبائلها ، كما أنَّه لم يفته عند عرضه لبعض الشَّـــواهد القرآنيَّة أن يعرِّج على القراءات وقرَّائها ، بل إنّ أهميَّة ‹ الأصول › لم تتوقَّف عند هـــذا الحدِّ ، وإنَّما تجاوزته بكثير ؛ وذلك عندما مثّل ‹ الأصول › مرحلةً جديـــدةً من مراحل عـــلم النَّحو ، كُتِـــب لها أقصى درجات النَّجاح والتَّوفيق ؛ وذلك بعد أن خطا به مؤلِّفه تلك الخطـــوة الإيجابـــية ، الَّتي كان النَّحو في أمسِّ الحاجة إليها ؛ والَّتي ســـهَّلت دروبه ، وذلَّلت مسالكه ممَّا كان يعتريها من صعوبةٍ وغموض ، حتَّى أضحت معالمه واضحةً ، ودلائله ساطعة ، ومـــرجع هـــذا الوضوح وهذا البيان ذلك التَّرتيب المنطقي المتقن ، الَّذي ابتكره ابن السَّرَّاج لمســـائل النَّحو والصَّرف ؛ والَّذي قام على ترتيب الموضوعات ترتيبًا دقيقًا حســـب المتجانس والمتشـــابه منها ، بعد أن كانت متناثرة في ‹ الكتاب › لسيبويه و ‹ المقتضب › للمبرِّد ... ولن أستمرَّ أكثر في الثَّناء على ‹ الأصول › فقد أغناني عن ذلك ما سجَّله العلماء الَّذين ترجموا لابن السَّرَّاج من كلماتٍ تشهد على أنَّه مصنَّفٌ قد بلغ في الفضل غايته العليا ، ونهايته القصوى ...

فهاهو ذا الزُّبيدي يقول عن ‹ الأصول › بأنَّه " غايةٌ في الشَّرف والفائدة "[١٣] .

والأنباري يشيد بمصنَّفات ابن السَّرَّاج ، ثُمَّ يقول " وأحسنها وأكبرها كتاب ‹ الأصول › فإنَّه جمع فيه أصولَ علمِ العربيَّة ، وأخذ مسائل سيبويه ورتَّبها أحسن ترتيب "[١٤] .

أمَّا ياقوت الحموي فيرى أنّ " إليه المرجع عند اضطراب النَّقل واختلافه "[١٥] .

ويصفه الصَّفدي بأنَّه " مصنَّف نفيس "[١٦] .

ولا أدلَّ عـــلى ذلك من تلك الشُّـــروح الَّتي قامت عليه ؛ فقد شـــرحه[١٧] جُلَّة من العلماء منهم : الرُّماني ، وابن بابشاذ ، والجزولي ، وابن الباذش .

بل إنَّ قيمة ‹ الأصول › وأهميَّته ليصوِّرها خير تصوير امتدادُ تأثيره فيما أُلِّف بعده من مصنَّفاتٍ نحويَّة إلى عصرنا الحديث[١٨] .

ثالثًا : المنهج العام لـ ‹ الأصول › :

أمَّا عن المنهج العام الَّذي انتهجه ابن السَّرَّاج في ‹ الأصول › ، فإنَّ السِّمة الغالبة عليه هو ذلك التَّرتيب المنطقي ، وغير المعهود الَّذي أشـــرت إليه ســـابقًا ، والَّذي رتَّب به أبوابَ كتابه ، وموضوعاته ، حتَّى أضحت مادته منظَّمةً منسَّقة ، ليس فيها ذلك التَّداخل الَّذي كانت تعـــاني مـــنه قـــبل ‹ الأصول › بسبب تناثرها ، وعدم ترتيبها ؛ حيث لم يكمل في تلك الكتب موضوعٌ واحدٌ في بابه ، ويشرح ابن السَّرَّاج الدَّافع الحقيقي الَّذي دفع به لأن يتخذ لكتابه هذا النهج القويم ؛ فيقول : " ... تفهَّم هذه الأصول والفصول ؛ فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرارَ الـــنَّحو وجمعـــته جمعًـــا يحضره ، وفصَّلته تفصيلاً يظهره ، ورتَّبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصـــر مـــا أمكـــن مـــن القول وأبنيته ؛ ليسبق إلى القلوب فهمُه ، ويسهل على متعلميه حفظُه "[١٩] .

ويبيِّن قصده من هذا في موضعٍ آخر ؛ فيقول : " ... ولَّما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلِّم ، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلِّم ... "[٢٠] .

فهو قد ألَّفه من أجل العالم والمتعلِّم ، بل إنَّه قصد به في الدَّرجة الأولى (المتعلِّم) لذا سلك فيه تلك الطَّريقة المثلى الَّتي أوجزها في قوله السابق ، والَّتي يلمسها أيُّ متصفِّحٍ للكتاب مـــن أوَّل وهلة ، والمتمثِّلة في ترتيبه المنظَّم للموضوعات ، وتقسيماته الدقيقة للمسائل ، وأوَّل ترتيـــبٍ قام به هو فصله بين موضوعات النَّحو والصَّرف فصلاً دقيقًا ، وبشكلٍ جعل الكتاب وكأنَّـــه مصـــنَّفان في مصـــنَّفٍ واحـــد ؛ فهو قد بدأ بأبواب النَّحو حتَّى أتى عليها ، ثُمَّ بدأ بالموضوعات الصَّرفية إلى أن فرغ منها ، ثُمَّ جاء بباب الضَّرورات الشِّعرية[٢١] ، فجعله البابَ الأخـــير من كتابه ، على أساس أنَّ هذا الباب لا يدخل ضمن موضوعٍ معيَّن من موضوعات النَّحو أو الصَّرف ، وحتَّى لا يكون هذا الباب بمثابة الغريب بين الموضوعات الَّتي وسمها بالتآلف

والانسجام ، أخَّره وختم به كتابه ، وبهذا يكون ابن السَّرَّاج قد رتَّب كتابه ترتيبًا رئيسًا قائمًا على الفصل ما بين العلوم الَّتي تناولها من نحويَّة ، وصرفيَّة ، وشعريَّة ، بل إنَّه لم يكتفِ بهذا الفصل ، وإنَّما قام بتقسيم موضوعات كلِّ علمٍ من تلك العلوم إلى أقسامٍ رئيسة ، قوامها التماس الرَّوابط المشتركة بين الموضوعات ؛ ففي النَّحو بدأ بالحديث عن أقسام الكلم الثَّلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ثُمَّ تناول كلَّ قسمٍ من هذه الأقسام على حدة ، ذاكرًا جميع أحكامه ، ودون أن ينظر إلى القسم الآخر عدا ما يدعو المقام إليه ؛ وذلك كما فعل عندما تكلَّم عن المفعول به ، واضطرَّ لأن يتكلَّم عن الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين ، والفعل الَّذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين[٢٢]، بل إنَّه لَمَّا كان عرضه لمادته قائمًا على جَمْعِ المتجانس والمتشابه ، جَمَعَ الأسماء المرفوعة ، فالمنصوبة ، فالمخفوضة ، كما أنَّهُ بدأ بالأسماء المعربة ، وثنَّى بالأسماء المبنيَّة ، وبين الاثنين ذكر الاسمَ الممنوعَ من الصَّرف[٢٣]، وكأنَّه يشير إلى أنَّ هذا الاسم متوسِّطٌ بين الإعراب والبناء ، وختم حديثه عن الأسماء بذكر توابعها ، ثُمَّ انتقل إلى الحديث عن الأفعال ، وبدأها أيضًا بذكر الأفعال المعربة ، وأحكامها ، فالأفعال المبنيَّة ، وأقسامها ، ولمَّا وصل إلى الحروف قسَّمها هي أيضًا إلى ما جاء منها على حرفٍ واحد ، وما جاء منها على حرفين ، وعلى ثلاثة ، وعلى أربعة ، بعد هذا جَمَعَ كلَّ ما يدخله التَّقديم والتَّأخير في بابٍ واحد[٢٤]، وكذلك كلّ ما يجوز أن يكون خبرًا[٢٥] ... وختم الأبواب النَّحويَّة بمبحثِ (ذِكْر ما يحرَّك من السَّواكن في أواخر الكلم) [٢٦] .

ثُمَّ انتقل إلى علم الصَّرف وتناول أبوابه واحدًا تلو الآخر ؛ فمن باب التَّأنيث إلى باب الجمع ، فباب التَّحقير ، فباب النَّسب ، ثُمَّ باب الأبنية ، وباب الزِّيادة ، ثُمَّ باب الإبدال ... وهكذا .

وكان أثناء عرضه لمادته يُذكِّر القاريءَ دومًا بالتَّرابط المنظَّم بين أبواب كتابه ؛ فمثلاً عندما أنهى الحديث عن الأسماء المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة قال : " نجزتْ الأسماء المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، وسنذكر توابعها إن شاء الله "[٢٧] .

وبعـــد أن فـــرغ مـــن التّوابع قال : " قد ذكرنا هذه الأسماء المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة وما يتبعها في إعرابها ، وكنت قلت في أوّل الكتاب إنّ الأسماء تنقسم قسمين : معربٍ ومبني ، فإنّ المعرب ينقسم قسمين : منصرف وغير منصرف ، وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف ، وما لا ينصرف ، ثُمّ نتبعه المبنيات "[٢٨] .

وبعـــد أن فرغ من الأسماء المعربة ، والمبنيَّة ، وكذلك الأفعال قال : " قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة ، والمبنيَّة ، والأفعال المبنيَّة ، وبقي ذكر الحروف مفردةً "[٢٩] .

وبعـــد أن أنهـــى حديـــثه عن الحروف قال : " قد أتينا على ذكر الاسم ، والفعل ، والحرف ، وإعرابها ، وبنائها ، ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التّـــقديم ، والتّأخير ، والإضـــمار ، والإظـــهار إن شاء الله "[٣٠] .

والشّيءَ نفسَه قد فعله مع أبواب الصّرف ؛ حيث إنّه بعد أن ذكر ما يلحق الكلم بعد تمامهـــا قـــال : " بقـــي ما يلحق الكلم في ذاتها ؛ وهو تخفيف الهمز ، وقد ذكرناه ، والمذكّر والمؤنّث ، والمقصور والممدود ، والتّثنية والجمع الّذي على حدّها ، والعدد ، وجمع التّكسير ، والتّصـــغير ، والنّســـب ، والمصـــادر ، ومـــا اشتُقّ منها ، والإمالة ، والأبنية ، والتّصريف ، والإدغام ، وضرورة الشّعر "[٣١] .

... وهكـــذا يمضي ابن السّرّاج في عرض مادته بذلك التّسلسل المنطقي ، والتّرتيب المنسّـــق ، والتّرابط الدّقيق بين أجزائها ، وهو وإن لم يكن بمستوى التّرتيب الّذي وصلت إليه مصـــنّفات الـــنّحو فـــيما بعد ، إلاّ أنّه يُعدُّ بمثابة المؤسِّس لها ، وحسبنا دليلاً على ذلك تتبعُ (المرفوعات) في كتاب شيخه المبرِّد ‹ المقتضب › فإنّها لم تتناثر فقط في جزءٍ واحدٍ منه ، وإنّما تفرّقـــت في أجزائه الأربعة ، وكذلك المنصوبات ، والمجرورات ... بل إنّ موضوعات النّحو لم تُفصل فيه عن موضوعات الصّرف ، وإنّما جاءت متداخلة متشابكة .

وأمام تناثر مادة المبرِّد تتضح وتبرز قيمة القوالب الجديدة المبتكرة الّتي صبَّ فيها ابن السّـــرّاج مادته ، والّتي ساهمت بشكلٍ فاعل في إضفاء طابع السُّهولة واليسر على المسائل الّتي تناولها ، والموضوعات الّتي عرضها .

رابعًا : طريقة عرض الموضوعات في ‹ الأصول › :

وبعد ذلك العرض المجمل للمخطّط العام للكتاب ، أرى أنّه لابدَّ من التّوقف عند طريقة ابن السَّرَّاج في عرضه للموضوعات ؛ وذلك ليستبين منهجُه في تناول المسائل ؛ وليتضح ما إذا كان قد ألزم نفسه بضابطٍ معيَّن تقيَّد به في عرضه لها ، أم أنّ منهجَه قد اختلف من موضوعٍ لآخر ؟

ولمعرفة ذلك لابدَّ من ربطه بما جاء في منهجه العام ؛ إذ إنّ ذاك ما هو إلاّ شكلٌ عام لهذا الخاص ، وقد تبيَّن هنالك كيف سار ابن السَّرَّاج بالمادة العلميَّة بذلك التّنظيم والتّناسق ، ولذا كان من المتوقّع أن يطبِّق هذا التّنظيم ، وهذا التّناسق في عرض الموضوعات ، وبالفعل قد فَعَل هذا إلى حدٍّ كبير ، ولكن ومّما تجدر الإشارة إليه أنّه من الصّعب جدًّا تماثل جميع الموضوعات في طريقة التّناول ؛ وذلك لأنّ لكلّ موضوعٍ طبيعتَه الّتي تفرض طريقةَ عرضه ، ولكنَّ المتأمِّل بشكلٍ عام في طريقة تناول ابن السَّرَّاج للموضوعات ، والمسائل سيلحظ أنّه كان يستهلُّ كثيرًا منها بإجمال أحكامها الرئيسة ، ثُمَّ يبدأ بتقسيمها إلى فصولٍ وقضايا جزئيَّة ، يحرص كلّ الحرص على استيفاء ما يمكن أن يُقال فيها ، بل سيجده قد ألزم نفسه بأمورٍ عدَّة من أهمها :

- تعريفُ كلّ ما تدعو الحاجة إلى تعريفه ؛ وذلك كما فعل عندما صدَّر حديثه عن الاسم بتعريفه قائلاً هو : " ما دلّ على معنًى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص ؛ فالشّخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعُمر ، وبكر ، وأمّا ما كان غير شخص فنحو : الضَّرب ، والأكل ، والظّن ، والعلم ، واليوم ، واللّيلة ، والسّاعة "[٣٢] .
- تجنُّب الإعادة ، أو التّكرار ، وإذا احتاج لذكر نقطةٍ تتعلّق بموضوعٍ آخر ، ذكر ما يحتاج منها باختصار ، وأحال عليها في بابها إن كان سبق لها ذكر ، وإلاّ أشار إلى أنّه سيتناولها فيما بعد ، وفي هذا دلالة قويَّة على حرصه الواضح على عدم تشتيت ذهن القارئ ؛ بالخروج به عن حيِّز الموضوع ونطاقه الّذي هو بصدده ، كما أنّ في إحالاته

هذه دليلاً قاطعًا على أنّ المادة العلميَّة كانت في ذهنه منظمَّة ، معروفًا موضع كلّ نقطةٍ منها ، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا[٣٣]؛ أذكر منها على سبيل المثال قولَه في باب الفعل الّذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين : " آعلم : أنّ المفعول الأوّل في هذا الباب هو الّذي كان فاعلاً في الباب الّذي قبله ، فنقلته من (فَعَلَ) إلى (أفعلَ) فصار الفاعل مفعولاً ، وقد بيَّنت هذا فيما تقدَّم "[٣٤]، ومنها قوله عند شرحه للحرف في أوّل الكتاب : " لو قلت : (أزيد) كان كلامًا غير تام ، فأمَّا (يا زيد) وجميع حروف النِّداء فتبيَّن استغناء المنادى بحرف النِّداء ، وما يقوله النَّحويون : من أنّ ثَمَّ فعلاً يُراد ، تراه في باب النِّداء إن شاء الله " [٣٥] .

- الإكثار من ضرب الأمثلة رغبةً في التَّوكيد والتَّقوية ؛ حيث إنَّه كان يكثر من ضرب الأمثلة البسيطة الّتي تقرِّب المعنى وتوضِّح المقصود[٣٦]، بل إنَّه اعتمد في كثيرٍ من المواضع على مثل هذه الأمثلة لتقوم هي بمهمة تقريب القاعدة من ذهن القاريء ؛ وذلك كما فعل عند ذكره للسَّبب الّذي أُعرب من أجله الفعل المضارع ، فإنَّه لَمّا شعر أنّ المعنى لم يتضح أوكَلَ إلى الأمثلة القيام بالتَّوضيح ؛ فقال : " الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء ... وذلك نحو قولك : يقوم زيد ، ويقعد عمرو ، وكذلك عمروٌ يقول ، وبكرٌ ينظر ، ومررت برجلٍ يقوم ، ورأيت رجلاً يقول ذاك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : يقوم زيدٌ ، جاز أن تجعل (زيدًا) موضع (يقوم) فتقول : زيدٌ يفعل كذا ، وكذلك إذا قلت : عمروٌ ينطلق ، فإنّما ارتفع (ينطلق) لأنّه وقع موقع (أخوك) إذا قلت : زيدٌ أخوك " [٣٧] .
- واعتماده على مثل هذه الأمثلة لا يعني أنّه كان مقلاًّ في الشَّواهد ، وإنَّما على العكس تمامًا ؛ فهو كما عُني بالأمثلة لتقريب المعنى وتوضيحه ، حرص على أن يسوق بين يدي كلّ قاعدة تقريبًا شاهدًا إمَّا قرآنيًّا أو شعريًّا ، وهذا ما سيتضح عند الحديث عن الأصول الّتي اعتمدها ابن السَّرَّاج في ‹ الأصول › .
- الحرص على نسبة الآراء إلى أصحابها ؛ حيث إنَّه في معظم المواضع الّتي كان ينقل فيها رأيًا لأحدٍ من النُّحاة ، أو اللُّغويين كان ينسبه إليه ؛ ولذا تكرَّر في كتابه أسماء كبار

العـــلماء ؛ أمـــثال : أبي عمرو بن العلاء ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والكسائي ، والفرَّاء ، والمبرِّد ، وثعلب ... وغيرهم[٣٨] .

- وهـــذا ممَّـــا يؤكـــِّد ما تناقلته عنه كتب التـــَّراجم من أنَّه عالِمٌ كان يحفظ لشـــيوخه قدرَهـــم وفضـــلَهم[٣٩]؛ لأنَّ هذا التصرُّف لا يصدر إلاَّ عن رجلٍ أمين يحرص على ردِّ الفضـــل لأهله ، بل إنَّ نســـبته لهذه الآراء إلى أصحابها أكَّدت كونه ذا شخصيةٍ علميَّةٍ دقيقة .
- ختم بعض الأبواب بمسائل هي بمثابة اختبار للقاريء في مدى فهمه واستيعابه لما جاء في تلك الأبواب ، وبهذا أشبه « الأصول » الكتب التعليميَّة المنهجيَّة في العصـــر الحديث ، والَّتي يُقصد بها ناشئة المتعلِّمين ؛ من حيث إلحاق أسئلة تطبيقيَّة على الموضوعات ، وهذه المســـائل وإن لم تكـــن بعدد موضـــوعات الكتاب ، بل هي أقلُّ منها بكثير ؛ حيث بلغ عددها في الجزء الأوَّل إحدى وعشرين مسألة ، وفي الجزء الثَّاني سبع مسائل ، وفي الجزء الثَّالـــث كانت هنالك مسألةٌ واحدة جمع فيها مسائل الصَّرف وسمَّاها (مسائل من باب التَّصـــريف) ، إلاَّ أنَّ تلك المسائل أكَّدت بما لا يدع مجالاً للشَّكِّ على أنَّ هذا الكتاب كتابٌ تعليمي .
- وضـــع العناوين (الواضحة) للأبواب والمسائل ، والَّتي جاءت في معظمها متفقةً مع ما اصـــطلح علـــيه النُّحاة فيما بعد ؛ أمثال : المبتدأ ، الخبر ، فعل التَّعجب ، نِعْمَ وبِئْسَ ، الأسمـــاء الَّتي عملت عمل الفعل ، اسم الفاعل ، الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل ، المصدر ، المفعـــول المطلق ، المفعول به ، المفعول معه ، المفعول فيه ، المفعول لأجله ، الممنوع من الصَّرف،التَّمييز[٤٠]، ولكن مع هذا قد جاءت عنده بعض العناوين الغريبة بعض الشَّيء؛ وذلـــك نحـــو تســـميته لأسماء الاستفهام بـ (الاسم الَّذي قام مقام الحرف) ، وتسميته المركَّب المزجي بـ (الاسمان اللَّذان يجعلان اسمًا واحدًا) ، وتسميته اسم (كان) وأخواتها بـ (الفاعل الَّذي تعداه فعله إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول لشيءٍ واحد)[٤١]، ولكنَّها تعدُّ قليلة جدًّا بجانب العناوين الأخرى الَّتي لا تلتبس – قطعًا – على القاريء .

ممَّا تقدَّم تكون قد اتضحت " خطَّة ابن السَّرَّاج " في عرض المسائل ، وأهمُّ ما يميِّزها أنَّها تقوم على معايير ثابتة ، وإن اختلفت طريقة التَّطبيق .

خامسًا : أسلوب التَّعبير في ‹ الأصول ›

أمَّا عن الأسلوب التَّعبيري الَّذي استخدمه ابن السَّرَّاج في ‹ الأصول › فقد حدَّده ورسم معالمه هدفُه من تأليف الكتاب ؛ والغرضُ الَّذي ابتغاه من ورائه ، وهو تقريب القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة من المتعلِّمين ، فمن أجل ذلك صاغ مادته بذلك الأسلوب السَّهل المباشر ، البعيد كلّ البعد عن أيِّ غموضٍ أو تعقيد ، وذلك باستخدام أقرب الألفاظ وأسهلها ؛ ولذا جاءت عباراته بسيطة واضحة ، وجاءت معانيه قويَّة مترابطة ، بل إنَّه كثيرًا ما كان يلجأ إلى الأسلوب الحواري الَّذي يخاطب فيه القارئَ ، ويقرأ تساؤلاته ، ويجيب عنها ...وهذا ــ بلا شكٍّ ــ أسلوب العالِم القادر على معالجة الفكرة وإن دقَّت مع حسن التأنِّي والنَّفاذ ، ولعلَّ مزايا أسلوبه هذه تستبين أكثر إذا ما قورن أسلوبه بأسلوب سيبويه في إحدى المسائل ؛ ولتكن مسألة : علَّة منتهى الجموع الَّتي تمنع الاسم من الصَّرف ؛ فسيبويه يقول فيها : " هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنَّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاَّ لم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة ؛ وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكون واحدًا يكون على هذا البناء ، والواحد أشدُّ تمكُّنًا وهو الأوَّل ، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا ، وهو الأوَّل تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا "[٤٢]، أمَّا ابن السَّرَّاج فيقول فيها : " الجمع الَّذي لا ينصرف ؛ هو الَّذي ينتهي إليه الجموع ، ولا يجوز أن يُجمع ، وإنَّما مُنع الصَّرف لأنَّه جمعُ الجمع لا جمع بعده ، ألا ترى أنَّ (أكلبًا) جمع كلب ، فإن جمعت (أكلبًا) قلت : أكالب، فهذا قد جمع مرَّتين ، فكلُّ ما كان من هذا النَّوع من الجموع الَّتي تشبه التَّصغير ، وثالثه ألفٌ زائدة ، كما أنَّ ثالث التَّصغير ياءٌ زائدة ، وما بعده مكسور ، كما أنَّ ما بعد ثالث التَّصغير مكسور ، فهو غير منصرف ؛ وذلك نحو : دراهم ودنانير ... فإن أدخلتَ الهاء على هذا الجمع انصرف ؛ وذلك نحو : صياقلة ؛ لأنَّ الهاء قد شبَّهته بالواحد "[٤٣] .

وواضحٌ الفرق بين أسلوب ابن السَّرَّاج وأسلوب سيبويه ؛ حيث إنَّ ابن السَّرَّاج عبَّر عن فكرته بأسلوبٍ قريب ، وعباراتٍ واضحة ، أمَّا سيبويه فقد عبَّر عنها بعباراتٍ فيها بعض الغموض والغرابة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ... ولكن – وفي الوقت نفسه – لو أُجريت مثل هذه المقارنة بين أسلوب ابن السَّرَّاج ، وأسلوب شيخه المبرِّد ، لاتضح التَّقارب بين الاثنين ؛ فمثلاً عندما تحدَّث ابن السَّرَّاج عن (النَّائب عن الفاعل) قال : " إذا كان الاسم مبنيًّا على فعلٍ بُني للمفعول ، ولم يُذكر مَنْ فَعَلَ به فهو رفع ؛ وذلك قولك : ضُرِب بكر ، وأُخرِج خالد ، واستُخرِجت الدَّراهم ، فبني الفعل للمفعول على (فُعِل) نحو : ضُرِب ، و (أُفعِل) نحو : أُكرِم ، و (تُفعَل) نحو : تُضرَب ، و (نُفعَل) نحو : نُضرَب ، فخولف بينه وبين بناء الفعل الَّذي بُني للفاعل ؛ لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وارتفاع مفعول الفعل الَّذي تحدثت به عنه ،كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتمُّ إلاَّ به ، ولا يستغني دونه ؛ ولذلك قلت : إذا كان مبنيًّا على فعلٍ بُني للمفعول ؛ أردت به ما أردت في الفاعل من أنَّ الكلام لا يتمُّ إلاَّ به ، وقلت ولم تذكر مَنْ فَعَلَ به ؛ لأنَّك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلاَّ نصبًا ، وإنَّما ارتفع لمَّا زال الفاعل وقام مقامه "[٤٤]، والمبرِّد يقول في المسألة نفسها : " المفعول الَّذي لا يُذكر فاعله ، وهو رفع ، نحو قولك : ضُرِب زيدٌ ، و ظُلِم عبدُ الله ؛ وإنَّما كان رفعًا ، وحدُّ المفعول أن يكون نصبًا ؛ لأنَّك حذفت الفاعل ، ولا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحد ؛ إذ كان لا يستغني كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه ، كالابتداء والخبر "[٤٥] .

فأسلوب ابن السَّرَّاج يشبه إلى حدٍّ كبير أسلوب المبرِّد ، إلاَّ أنَّه يفوقه في شيءٍ مهم ؛ وهو أنَّ المبرِّد مال في كتابه إلى الاقتضاب[٤٦] في عرض القواعد ، بخلاف ابن السرَّاج الَّذي حرص على التَّبسيط والتَّوضيح ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، ولكن على سبيل المثال يقول المبرِّد في باب (الفعل المتعدِّي إلى مفعولين) : " إنَّما امتنع : ظننت زيدًا ، حتَّى تذكر المفعول الثَّاني ؛ لأنَّها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك ، إنَّما هو ابتداءٌ وخبر"[٤٧]، وفي الموضوع نفسه يقول ابن السَّرَّاج : " واعلم : أنَّ ظننتُ وحسبتُ وعلمتُ ... وما كان

نحوهـــن لا يجوز أن يتعدَّى واحدٌ منها إلى أحد المفعولين دون الآخر ؛ لا يجوز : ظننت زيدًا ، وتسكت ، حتَّى تقول : (قائمًا) وما أشبه ؛ من أجل أنَّه إنَّما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك (ظننتُ) لا تعمل في المفعول الأوَّل بغير مفعولٍ ثانٍ ... "[٤٨]، فواضـــحٌ مـــن المـــثالين كيف جاء نصُّ المبرِّد مقتضبًا موجزًا ، وكيف جاء نصُّ ابن السَّرَّاج مبســـوطًا مفصَّـــلاً ، ولذا كان ‹ أصول › ابن السَّرَّاج أكثر قربًا من المتعلِّمين من ‹ مقتضب › المبرِّد ، بل إنَّ من سمات ‹ الأصول › البارزة الشَّرحَ الواسعَ ، والبيان المستفيض ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّ ابن السَّرَّاج حرص فيه على الاستقصاء ، فقد استقصى الغالب الأعم من الأبواب النَّحويَّة والصَّرفيَّة ، عدا أبوابٍ محدودة جاءت عَرَضًا ضمن أبوابٍ أخرى ، ومع هذا لو تتبَّعها القاريء في المواضـــع الَّـــتي ذُكرت فيها ، لوجدها هي أيضًا مستقصاة ؛ فمثلاً باب (أفعل) التَّفضيل الَّـــذي لم يُفـــرد له ابن السَّرَّاج بابًا مســـتقلاً ، وذكره ضـــمن أبوابٍ أخرى ، فإنَّ المتتبع له ســـيصـــل إلى جمـــيع أحكامه تقريبًا ؛ حيث ســـيجد الشُّـــروط الَّتي يجب توافرها لصـــياغته في باب .

(التعجُّـــب)[٤٩]، ويجـــد حكم تثنيته وجمعه في باب (الإضافة)[٥٠]وكذلك في باب (التَّمييز)[٥١] ويجد حكم إعرابه في باب (الممنوع من الصَّرف)[٥٢]، ويجد نوع إضافته ضمن الضَّـــرب الثَّالث ممن إضافته غير محضة[٥٣]، وهكذا يتضح حرصه على الاستقصاء ، ولا أدلَّ على ذلك من إفراده بابًا لذكر ما فات سيبويه من الأبنية[٥٤] .

سادسًا : الجُمَل المستخدمة في ‹ الأصول › :

وأمَّـــا عـــن الجمـــل الَّتي استخدمها ابن السَّرَّاج في تعابيره ، والَّتي حملت تلك المادة الغزيـــرة ، فقد جاءت متنوِّعة بين الخَبر والإنشاء ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّ ابن السَّرَّاج لم يشـــأ أن يسرد مادته سردًا على وتيرةٍ واحدة ؛ لتيقِّنه من أنَّ مثل هذا الأسلوب سيؤدِّي إلى سأم القاريء وملـــله ، ومن ثَمَّ استغلاق ما يقرأ ، وبالتَّالي نفوره منه ، وهذه نتيجة تتنافى تمامًا مع غرض ابن السَّرَّاج من تأليفه لكتابه ؛ لذا قدَّم مادته بتلك الجمل المتنوِّعة بين الإنشائيَّة والخبريَّة ، بل إنَّه كـــثيرًا مـــا كـــان يختار من الاثنين الأكثر جذبًا لانتباه القاريء ؛ حيث كان يختار من الجمل

الإنشـــائيَّة الجمـــلَ الاستفهاميَّة ، والجملَ المصـــدَّرة بفعل الأمر (اعلم) ، ويختار من الجمل الخبريَّة الجملَ الشَّرطيَّة الَّتي تحفِّز القاريء لمعرفة الجواب ، وكلُّ هذا كان يؤدِّيه في براعةٍ فائقة ، والأمـــثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى ، ولكن أذكر على سبيل المثال من القواعد المتصدِّرة بـــالفعل (آعلم) قولَه : " آعلم أنَّ كلَّ فعلٍ لزم بناءً واحدًا ، فهو غير متصرِّف ، وقد ذكرت لـــك : أنَّ التَّصرُّف أن يُقال فيه : فعلَ يفعلُ ، ويدخله تصاريف الفعل ، وغير المتصرِّف ما لم يكن كذلك "[٥٥]، ومن القواعد المتصدِّرة بجملة استفهاميَّة قوله : " فإن قال قائل : ما بال لام المعـــرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلاَّ على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللاَّم على الفعل ؟ قيل : هذه اللاَّم قد صـــارت من نفس الاســـم ألا ترى قولك : الرَّجل ، يدلُّك على غـــير مـــا كان يدلُّ عليه (رجل) وهي بمنزلة المضاف إليه الَّذي يصير مع المضاف بمنزلة اسمٍ واحـــد ؛ نحو قولك : عبـــد الملك ، ولو أفردت (عبدًا) من (الملك) لم يدلَّ على ما كان يدلُّ عليه : عبد الملك "[٥٦]، ومن القواعد المتصدِّرة بجملة شرطيَّة قوله : " تقول : إنَّ عبدَ الله الظَّريف منطلق ، فإن لم تذكر (منطلق) وجعلت (الظَّريف) خبرًا رفعته ؛ فقلت : إنَّ عبدَ الله الظَّـــريفُ ، كمـــا كنت تقول : كـــان زيدٌ الظَّريفُ ذاهبـــًا ، وإذا لم تجيء بـ (الذَّاهب) قلت : كـــان زيدٌ الظَّريفَ "[٥٧] .

وهكـــذا كان دومًا يلجأ إلى الأسلوب الحواري القائم على مناقشة القاريء ، وكأنَّه مـــاثلٌ أمامه ؛ فتارةً يوجِّهه بقوله (آعلم) ، وتارةً يحثُّه بقوله (إن قلت) ، وتارةً يجذبه بطرح ســـؤالٍ يذكر بعده جوابه ..... وكل هذا من أجل أن يدفع عنه السَّـــأم والضَّجر ؛ ليكون دومًا متيقِّظًا لما يلقيه عليه من قواعد وأحكام .

سابعًا : أثر المنطق في ‹ الأصول › :

ومـــا دام الحديث حول أسلوب ابن السَّرَّاج ، وعباراته ، وجمله ، أرى من المناسب الـــتَّعريج على أثر المنطق في أسلوبه ، وطريقة تفكيره وتعبيره ؛ وذلك لأنَّه اشتغل به فترةً من الزَّمن ؛ ومن المعروف أنَّ للمنطق دومًا أثرًا فيمن يشـــتغل به ، وخير مثالٍ على ذلك (الرُّماني) الَّذي يُقال إنَّه من شدَّة ولعه بالمنطق أخرج { النَّحو } بصورةٍ دعت الفارسي لأن يقول مقولته

المشـــــهورة : " إن كان النَّحو ما يقوله أبو الحسن الرُّماني ، فليس معنا شيءٌ منه ، وإن كان النَّحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء "[٥٨] .

فمـــا الأثـــر الَّذي خلَّفه المنطق في تفكير ابن السَّرَّاج ، وبالتَّالي في أسلوبه ، وطريقة تعبيره ؟

إنَّ المتتـــبع لأثر المنطق في تفكير ابن السَّرَّاج سيلحظ من الوهلة الأولى أنَّه كان تأثيرًا إيجابيًّا ؛ حيث إنَّني أعتقد أنَّه هو الَّذي ساهم في إنتاج هذه العقليَّة العلميَّة المنظَّمة ، الَّتي صاغت المـــادة بتلك الدِّقَّة المتقنة ، وقسَّمتها بذلك التَّنظيم الرَّائع غير المسبوق ؛ أي إنَّه أفاد من هذا العلم الفائدة الَّتي انعكست على خدمته للنَّحو ، والسَّير به قُدمًا نحو التَّسهيل والتَّوضيح ، حيث إنَّه اكتسب منه الدِّقَّة في التَّفكير ، الَّتي أدَّت بالتَّالي إلى دقَّةٍ في تقسيم الموضوعات ، وتجزئتها ، وتفـــريع المسائل منها ، حتَّى عادت تلك التَّقاسيم الدَّقيقة سمةً بارزة في ‹ الأصول › ، فلا يكاد يخلـــو موضـــوعٌ فيه – تقريبًا – من هذه التَّقسيمات ؛ وما ذلك إلاَّ لثقة ابن السَّرَّاج بالدَّور الفاعل الَّذي تقوم به مثل تلك التَّقسيمات من تنظيمٍ للمعلومات ، وتسلسلٍ للأفكار ؛ بل إنَّه كانـــت لطريقـــته في التَّقســـيم منهجـــيَّة علميَّة قائمة على ذكر العام ثُمَّ الخاص ؛ فهو يذكر تقســـــيمات الموضوع أوَّلاً مجملةً ، ثُمَّ يأخذ في شرح كلِّ قســـمٍ على حدة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ؛ منها ما صنعه في باب (التَّقديم والتَّأخير) عندما عدَّد أوَّلاً جميع ما يجوز تقديمه ، وأوصلها إلى ثلاثة عشر بابًا ، ثُمَّ شرح كلَّ بابٍ على حدة ، وقد فعل الشَّـــيءَ نفسَـــه في باب (ذكـــر الأســـماء المرتفعة) ، وباب (مواقع الحروف) ، وباب (الأسماء الَّتي أُعملت عمل الفعل) ، وباب (ما جاز أن يكون خبرًا)[٥٩] .

وهذا ممَّا يجعل ‹ الأصول › قريب التَّناول ، سهل الارتياد ، ليِّن المأخذ .

ثامنًا : العلل النَّحويَّة في ‹ الأصول › :

ومـــن الأثـــر الواضـــح أيضًا للمنطق على عقليَّة ابن السَّرَّاج اهتمامه الشَّديد بالعلَّة الـــنَّحويَّة ، فإنَّ الوشائج الَّتي ربطت الدَّرس النَّحوي عند ابن السَّرَّاج وعلم المنطق أسرعت في

إيجاد تلاقٍ بين العلّة والنّحو عنده ، ولا أدلّ على اعتنائه بها من افتتاحه لكتابه بذكر علل النّحويين وأقسامها ؛ إذ يقول : " واعتلالات النّحويين على ضربين : ضرب منها المؤدِّي إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوع ، وضرب يسمَّى علّة العلّة ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، والمفعول به منصوبًا ، ولِمَ إذا تحرّكت الياء والواو ، وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب ، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول الّتي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللُّغة على غيرها من اللُّغات "[٦٠]، فهو قد صدَّر كتابه بهذه العبارة ، وهو بقوله هذا قد وضع لنفسه منهجًا مقنّنًا في سبر القواعد النّحويّة ، واستنباط عللها ؛ فإنّه يرى عدم الاكتفاء بالعلّة الظّاهرة ، وإنّما لابدَّ من البحث عن العلل الثّواني ، وهي ما رمز لها بـ " علّة العلّة "[٦١]، وقد التزم بما قال ؛ حيث إنّه لم يأتِ بحكمٍ تقريبًا إلاّ وعلّته بين يديه .

ومن ذلك قوله في باب (العطف) : " وقبيحٌ أن تقول : ما صنعتَ وأبوك ؟ فتعطف على التّاء ؛ وإنّما قبُح لأنّك قد بنيتها مع الفعل ، وأسكنت لها ما كان في الفعل متحرّكًا ؛ وهو لام الفعل ، فإذا عطفت فكأنّك عطفت على الفعل "[٦٢]، وقوله في باب المعرفة والنّكرة : " كلُّ اسمٍ عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة ؛ و إنّما سمِّي (نكرة) من أجل أنّك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكِر "[٦٣] .

وغير هذا كثير جدًّا[٦٤]؛ فعللُ ابن السَّرّاج لا يمكن حصرها .

تاسعًا : أصول النّحو في (الأصول) :

أمّا أصول النّحو الّتي عرّفها الأنباري بأنّها : " أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله "[٦٥]، والّتي من أهمها (السّماع) الّذي وضع له الأنباري ثلاثة شروط ؛ وهي أن يكون من : " الكلام العربي الفصيح ، المنقول النّقل الصّحيح ، الخارج عن حدِّ القلّة إلى الكثرة "[٦٦] .

أي إنَّ السَّماع يجب أن يكون عربيًّا فصيحًا ، وأن يكون نقله صحيحًا ؛ أي إنَّ رواته ثقات ؛ ليس من شأنهم الوضع ، أو النَّحل عن العرب ، وأن يكون هذا المسموع قد تجاوز حدَّ القلَّة إلى الكثرة ، بمعنى أنَّه درج على ألسنة العرب ، وأكثروا من استعماله ، فهذا الكثير هو المعتدُّ به ، أمَّا القليل النَّادر فلا اعتبار له ، ولا يُؤخذ به ، وإنَّما يُكتفى فيه بالسَّماع ، والحفظ ، وأعلى مراتب السَّماع هو كلام الله عزَّ وجلَّ ، يليه كلامه عليه الصَّلاة والسَّلام ، فكلام العرب شعره ونثره ، فعلى هذه الأصول بُنيت معظم القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة .

والمتتبع لهذه الأصول في « أصول » ابن السَّرَّاج يجده زاخرًا بها ؛ فهو قد استشهد بـ (٣٢٥) خمسٍ وعشرين وثلاثمائة آية قرآنيَّة ، و (٣٤٢) اثنين وأربعين وثلاثمائة بيتٍ من أشعار العرب ، و (١٢١) واحدٍ وعشرين ومائة بيتٍ من الرَّجز ، و (١٢) اثني عشر مثالاً من أمثال العرب ، أمَّا أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فلم يستشهد منها إلاَّ بحديثين ؛ الأوَّل منهما قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿ لبَّيك إنَّ الحمد والنعمة لك ﴾[٦٧]، واستشهد به ابن السَّرَّاج في باب (ذكر المواضع الَّتي تقع فيها " إنَّ " و " أنَّ ") ؛ أي : مواضع جواز كسر وفتح همزة (إنَّ) ، إذ يقول : " وتقول : لبَّيك إنَّ الحمد والنِّعمة لك ، وإن شئت قلت : أنَّ الحمد "[٦٨]، والحديث الثَّاني قوله عليه الصَّلاة والسَّلام : ﴿ ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصَّوم منه في عشر ذي الحجة ﴾[٦٩]، واستشهد به على الموضع الَّذي يَرفع فيه (أفعل التَّفضيل) فاعلاً ظاهرًا ؛ إذ يقول : " ... وأمَّا الظَّاهر الَّذي هو في المعنى الأوَّل ؛ فنحو قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحلُ منه في عين زيد ... ومثل ذلك : ما من أيام أحبَ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشر ذي الحجة "[٧٠]، وواضحٌ من كلامه في الموضعين أنَّه لم يرفعهما إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ بل جعلهما وكأنَّهما كلامٌ صادرٌ عن العرب الَّذين يُحتجُّ بكلامهم فقط .

أمَّا الأصل الثَّاني من أصول النَّحو وهو (القياس) فقد عُني به ابن السَّرَّاج " عنايةً شديدة جعلته يهاجم من يعتدُّون بالشَّواذ والنَّوادر ، داعيًا إلى إسقاطها ؛ حتَّى لا يحدث اضطرابٌ في المقاييس النَّحويَّة والصَّرفيَّة "[٧١]، وفي ذلك يقول :" أعلم : أنَّه ربما شذَّ الشَّيء

عن بابه ، فينبغي أن تعلم : أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الّذي يشذُّ منه ، فلا يطّرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثيرٍ من العلوم ، ولو اعترض بالشّاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصّناعات والعلوم "[٧٢]، ومن عباراته الّتي تدلّل على عنايته بالقياس أيضًا قوله : " ... وهذا الّذي أجازوه غير معروفٍ عندي من كلام العرب ، ولا موجود في ما يوجبه القياس "[٧٣] ، والّذي يتتبع استخدام ابن السّرّاج للقياس يجده قد بنى كثيرًا[٧٤]من القاعدات عليه ، بل يجده قد جعل القياس هو الأساس الّذي يُعتمد عليه في قبول القواعد وردّها ؛ يقول : " وجميع ما ذكرتُ من المسائل ، فينبغي أن تعرضه على الأصول الّتي قدّمتها ، فما صحّ في القياس ، فأجزه ، وما لم يصحّ ، فلا تجزه ، وإنّما أذكر لك قولَ القائلين ؛ كيلا تكون غريبًا فيمن خالفك ؛ فإنّ الحيرة تقارن الغربة "[٧٥] .

عاشرًا : مذهب ابن السّرّاج النّحوي :

لقد اتضح من موقف ابن السّرّاج من القياس أنّه يقتفي آثار البصريين الّذين يقول عنهم السّيوطي إنّه قد اتّفق على أنّهم " أصحُّ قياسًا ؛ لأنّهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ، ولا يقيسون على الشّاذ ، والكوفيون أوسع رواية "[٧٦] ، فابن السّرّاج حرص على أن تكون أقيسته وفق هذا الأساس العام الّذي وضعته مدرسة البصرة النّحويّة لنفسها ، وذلك ممّا يؤكّد " بصريته " ولذا كان من الغريب أن يقول عنه معظم مَن ترجم له إنّه :

" عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة "

فهذه العبارة قد ردّدها كثيرٌ ممّن ترجم له[٧٧]، والّذي يُفهم منها { ابتداءً } أنّه اتجه إلى المذهب الكوفيّ ومال إليه ، مع أنّ الواقع يخالف ذلك تمامًا ؛ فهو بصريُّ المذهب والاتجاه ، يدلُّنا على ذلك أمورٌ عدّة ؛ منها :

- تصنيفه في كتاب ‹ طبقات النّحويين › للزُّبيدي مع الطّبقة التّاسعة من نحاة البصرة .
- قولهم بأنّ رئاسة النّحو قد آلت إليه بعد المبرّد ، وليس بعد ثعلب مثلاً .
- كون جميع من تتلمذ له عُدُّوا فيما بعد من أئمة المذهب البصريّ ؛ أمثال : السّيرافي ، والفارسي .

- تصريحه في بعض المواضع من كتابه بقوله : " أمَّا الكوفيون ومن ذهب مذهبهم"(٧٨) .
- استئناسه بآراء الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، والجرمي ، والمازني ، والمبرِّد ؛ فلا يكاد يخلو بابٌ من أبواب ‹ الأصول › إلاَّ وفيه رأيٌ أو أكثر من آراء هؤلاء(٧٩)سواء أكان نقله عنهم بنسبة ، أم من غير نسبة ؛ وذلك إمَّا لتأييد آرائهم ، وإمَّا لتقوية موقفه .
- استخدامه للمصطلحات البصريَّة في أغلب المواضع ؛ أمثال : الجرِّ(٨٠)، واسم الفاعل(٨١)،والممنوع من الصَّرف(٨٢)، والنِّداء(٨٣)، والعطف بالحرف(٨٤) ...
- تسميته للبصريين بـ " أصحابنا "(٨٥) ، وفي المقابل تعبيره عن الكوفيين بقوله : " قال قوم "(٨٦)، و " قومٌ من النَّحويين يزعمون ..." (٨٧)، و " البغداديون الَّذين على مذهب الكوفيين "(٨٨) ، وانتقاده الصَّريح للفرَّاء وأصحابه بقوله : " وهو [أي : الفرَّاء] وأصحابه كثيرًا ما يقيسون على الأشياء الشَّاذة "(٨٩)، وحكمه على أصول الكوفيين بأنَّها " لا تجوز في القياس ، ولا هي مسموعة من الفصحاء "(٩٠) ، وأنَّها بعيدة جدًّا(٩١) .

وهكذا يتضح من هذه الأدلَّة أنَّ ابن السَّرَّاج كان بصري الاتجاه ، قد وضع ثقله جانب البصريين ، وتابعهم في مسائل كثيرة ، وسايرهم في المنهج والقياس ، وإعمال المنطق ، واللُّجوء إلى التَّعليل ، والتَّأويل في تأييد القواعد ، وإسناد الآراء الَّتي يميل إليها ، ولكن تظلُّ تلك العبارة الَّتي قالها المؤرِّخون عنه لها مدلولاتها ، الَّتي لا يمكن تجاهلها ... فكيف قالوا إنَّه :

" عوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة " ؟ !

وللإجابة عن ذلك بجوابٍ (علمي) لابدَّ من تعقُّب موقفه من المذهب الكوفيّ وأئمته ؛ ليستبين السَّببُ الَّذي دعاهم لأن يصدروا عليه هذا الحكم ...

إنّ الّـذي يـتأمّل في « الأصول » وهو يتتبّع موقف ابن السَّرّاج من المذهب الكوفيّ سـيلحظ أوّلاً أنّـه اسـتعمل في بعـض المواضع مصطلحاتٍ كوفيّة ؛ أمثال : التّكرير[٩٢]، والمكني[٩٣]،والتّفسير[٩٤]..

فإذا ازداد القاريء تأمُّلاً فيه سيجد بعض المسائل الّتي وافق فيها أئمةَ المذهب الكوفيّ ؛ أمثال :

- موافقته الفرّاء في أنّ الحرف النّاسخ (أنّ) إذا خُفّف عمل في الاسم الظاهر كما كان يعمل قبل تخفيفه [٩٥] .
- موافقته الفرّاء في أنّ (أو) في نحو : لألزمنّه أو يعطيَني حقّي ، بمعنى (إلاّ أن)[٩٦] .
- موافقته ثعلب في أنّ (عسى) حرف[٩٧] .
- موافقـته الفـرّاء في أنّه لا يُعطف على الضّمير المجرور إلاّ بإعادة الجار ، وإلاّ عُطِف بالنّصب[٩٨]؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ إنّا منجُّوكَ وأهلَك ﴾ العنكبوت ٣٣

- موافقته الكسائي في أنّ (إن) النّافية تعمل عمل (ليس) فتنصب الخبر[٩٩] .

كما أنّه سيجده بين الحين والآخر يذكر رأيًا للكسائي[١٠٠]، وآخر للفرّاء[١٠١]، وثالثًا لثعلـب[١٠٢] . أمّا عن موقفه من الأخفش فإنّه لم يختلف عن موقفه من بقيّة النُّحاة ؛ فهو كما وافقه في بعض المسائل[١٠٣]، خالفه في مسائل كثيرة[١٠٤] .

ولكـن هذه أمورٌ لا يكاد يخلو منها مصنَّفٌ من المصنَّفات النّحويّة[١٠٥]، بل إنّ مخالفته في بعـض المسـائل لأئمة المذهب البصريّ[١٠٦]هي من الأشياء المعتادة الّتي لا تُخرج الفرد من مذهـبه[١٠٧]، وعليه يكون ذلك الحكم فيه شيءٌ من المبالغة ، إلاّ إن كانوا قد قصدوا اعتدالَه وعـدمَ تعصُّـبه ، فالأمر مختلف ؛ لأنّ هذه ــ بالفعل ــ السِّمة الغالبةُ على « الأصول » فابن السَّـرّاج حرص فيه على عرض مادته من دون أيِّ تعصـُّبٍ ؛ فهو يعرض آراء البصـريين ، ويعـرِّج كذلك على آراء الكوفيين ، ويخالف البصريين في بعض المسائل الّتي لا يقتنع برأيهم فيها ، فإن اقتنع برأي الكوفيين ، وإلاّ نفذ إلى آراء جديدة[١٠٨]خاصّة دون متابعةٍ لأحد ... وفي

هـــذا دليلٌ واضحٌ على ما اتصف به ابن السَّرَّاج من شخصية العالِم العلَم ، الَّذي لا يرغب في أن يكون متعصِّبًا ، ولا مقلِّدًا .

وبعـــد هـــذا الوصف ، والتَّحليل لكتاب « الأصول » أرى من المناسب التَّوقُّف الآن لعرض أهمِّ النَّتائج الَّتي أسفرت عنها هذه الدِّراسة ، والَّتي تتلخَّص في النِّقاط التَّالية :

- أنَّ كـــتاب « الأصـــول » قد مثَّل مرحلةً جديدة من مراحل علم النَّحو كُتب لها أقصى درجـــات النَّجاح والتَّوفيق ؛ تمثَّلت في ذلك التَّرتيب المنطقي الَّذي ابتكره ابن السَّرَّاج لمســـائل الـــنَّحو والصَّرف القائم على ترتيب الموضوعات تربيًا دقيقًا حسب المتجانس ، والمتشابه منها بعد أن كانت متناثرة في « الكتاب » لسيبويه ، و « المقتضب » للمبرِّد ... وما ذلك إلاَّ لأنَّه قد ألِّفه من أجل العالم ، والمتعلِّم ؛ ولذا سلك فيه تلك الطَّريقة المثلى .
- أنَّ ابـــن السَّـــرَّاج قـــد ألزم نفسه عند عرضه لمادة كتابه بأمورٍ عدَّة منها : تعريف كلِّ مـــاتدعو الحاجة إلى تعريفه ، وتجنُّب الإعادة والتِّكرار ، مع الإكثار من ضرب الأمثلة ، ووضع العناوين الواضحة للأبواب والمسائل .
- أنَّ أســـلوب ابن السَّرَّاج في « الأصول » اتسم بالسُّهولة والجزالة ، والبعد عن الغموض والتَّعقيد ؛ لذا كان قريبًا من أسلوب شيخه المبرِّد في « المقتضب » وإن فاقه من ناحية أنَّ المـــبرِّد مال في كتابه إلى الاقتضاب في عرض المادة بخلاف ابن السَّرَّاج الَّذي حرص كلَّ الحرص على التَّبسيط ، والتَّوضيح .
- أنَّ الجمـــل الَّتي استخدمها ابن السَّرَّاج في تعابيره جاءت متنوِّعة بين الخبر والإنشاء ، بل إنَّـــه كـــان يلجأ كثيرًا إلى الأسلوب الحواري القائم على مناقشة القاريء ، وكأنَّه ماثلٌ أمامـــه ؛ فـــتارةً يوجِّهه بقوله (أعلم) وتارةً يحثُّه بقوله (إن قلتَ) وتارةً يجذبه بطرح ســـؤالٍ يذكر بعده جوابه ... وكلُّ هذا من أجل أن يدفع عنه السَّأم والضَّجر ؛ ليكون دومًا متيقِّظًا لما يلقيه عليه من قواعد وأحكام .

- أنَّ المنطق الَّذي اشتغل به ابن السَّرَّاج فترةً من الزَّمن أثَّر في تفكيره تأثيرًا إيجابيًّا ؛ حيث إنَّـــه هو الَّذي ساهم في إنتاج هذه العقليَّة العلميَّة المنظَّمة الَّتي صاغت المادة بتلك الدِّقة المتقنة ، وقسَّمتها بذلك التَّنظيم غير المسبوق .
- أنَّ الوشـــائج الَّتي ربطت الدَّرس النَّحوي عند ابن السَّرَّاج بعلم المنطق أسرعت في إيجاد تلاقٍ بين العلَّة والنَّحو عنده ، ولا أدلَّ على شدة اعتنائه بالعلَّة النَّحويَّة من افتتاحه لكتابه بذكر علل النَّحويين وأقسامها .
- أنَّ أصـــول الـــنَّحو مـــن سماعٍ وقياس قد زخر بهما ‹ الأصول › فمن السَّماع جاء فيه (٣٢٥) آيـــة قرآنـــيَّة ، و (٣٤٢) بيتٍ من أشعار العرب ، و (١٢١) بيتٍ من الرَّجـــز ، و (١٢) مثالاً من أمثال العرب ، أمَّا القياس فقد جعله ابن السَّرَّاج الأساس الَّذي يُعتمد عليه في قبول القواعد ، وردِّها .
- أنَّ جميع الأدلة تؤكِّد أنَّ ابن السَّرَّاج كان بصري المذهب ، مع أنَّ معظم مَن ترجم له قال عـــنه إنَّه : " عوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة " ، وقد ناقشت هذه القضيَّة بالأدلَّة والبراهين ، كما فعلت الشَّيء نفسَه مع جميع القضـــايا الَّـــتي تضمَّنها البحث راجيةً الله عزَّ وجلَّ أن أكون قد وفقت في تقديم دراسةٍ تُظهـــر مـــا أُضمر في ‹ الأصول › ، وتُبدي ما أُخفي منه ؛ ليصبح مرجعًا سهلاً للعالِم ، والمتعلِّم على حدّ سواء ، ليتحقَّق بذلك ما ابتغاه مؤلِّفه منه .

وعلى الله قصد السَّبيل ، وصلَّى الله على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

قائمة المصادر والمراجع :

١- أخبار النَّحويين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السرافي ، تحقيق : د. مُحمَّد إبراهيم النبَّا ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، لأبي حيَّان ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٣- أسرار العربيَّة ، لأبي البركات عبد الرحمن بن مُحمَّد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق : مُحمَّد بهجت البيطار ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .

٤- الأشباه والنظائر في النَّحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السُّيوطي ، تقديم : د. فايز ترجيني ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٥- الأصول في النَّحو ، لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرَّاج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٦- الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدِّين بن مُحمَّد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

٧- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

٨- الاقتراح ، للسُّيوطي ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٩- إنباه الرُّواة على أنباء النُّحاة ، لأبي الحسين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي مُحمَّد عبد الله جمال الدِّين بن يوسف بن هشام تحقيق : مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، الطَّبعة السَّادسة ، ١٩٨٠ م .

١١- الإيضاح في علل النَّحو ، لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م .

١٢- البداية والنِّهاية ، لأبي الفداء الحافظ بن كثير ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٦٦ م .

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة ، لجلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٤- البلغة في تراجم أئمة النَّحو واللُّغة ، لمجد الدِّين مُحمَّد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق : مُحمَّد المصري ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحب الدِّين أبي الفيض السَّيد مُحمَّد مرتضي الزبيدي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٦- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٧- تذكرة الحفَّاظ ، لأبي عبد الله شمس الدِّين الذَّهبي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٨- التَّصريح على التَّوضيح ، للشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

١٩- تهذيب اللُّغة ، لأبي منصور مُحمَّد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٢٠- الجمل في النَّحو ، لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢١- الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . فخر الدِّين قباوة ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٢- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٢٣- الخصائص ، لأبي الفتح عثمَّان بن جنِّي ، تحقيق : مُحمَّد علي النجَّار ، الطَّبعة الثَّانية ، تاريخ الطَّبعة (بدون) .

٢٤- خصائص مذهب الأندلس النَّحوي خلال القرن السَّابع الهجري ، لعبد القادر رحيم الهيتي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

٢٥- سرُّ صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمَّان بن جنِّي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢٦- شـــذرات الذَّهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، الطَّبــعة ، و تاريخ الطَّبعة (بدون) .

٢٧- شرح ألفية ابن معطي ، لعبد العزيز بن جمعة القواس الموصلي ، تحقيق : د. علي موسى الشوملي ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢٨- شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى ، لأبي مُحمَّد جمال الدِّين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : مُحمَّد محي الدِّين عبد الحميد ، الطَّبعة الحادية عشر ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

٢٩- شــرح اللُّمــع ، للواســطي ، تحقيق : د. رجب عثمان مُحمَّد ، د. رمضـــان عبد التوَّاب ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٣٠- شرح المفصَّل ، لموفق الدِّين يعيش بن علي يعيش ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٣١- الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة ، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٣٢- طبقات النَّحويين واللُّغويين ، لأبي بكر مُحمَّد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة الثَّانية ، تاريخ الطَّبعة (بدون) .

٣٣- علل النَّحو ، لابن الورَّاق ، تحقيق ودراسة : محمود جاسم الدرويش ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٣٤- كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، و إبراهيم السَّامرائي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٣٥- الفهرست لابن النَّديم ، مع مقدِّمة شائعة عن حياة ابن النديم ، وفضل الفهرست بقلم : أحد أساتذة الجامعة المصرية ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٣٦- فــوات الوفــيات والذَّيــل عليها ، لمــحمَّد بن شــاكر الكتبي ، تحقيق : إحســان عبَّاس ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٣٧- الكـــامل في الـــتَّاريخ ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم مُحمَّد بن مُحمَّد المعروف بابن الأثير الجزري ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

٣٨- الكـــتاب ، لأبي بشـــر عمـــرو بن عُثمَّان بن قنبر الملقَّب بسيبويه ، الطَّبعة الأولى ، ١٣١٦هـ .

٣٩- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، مع مقدِّمة للعلامة السَّيد شهاب الدِّين النخعي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٤٠- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدِّين مُحمَّد بن مكرم بن منظور ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٤١- لمـــع الأدلَّـــة في أصـــول الـــنَّحو ، لأبي البركات عبد الرَّحمن كمال الدِّين بن مُحمَّد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

٤٢- مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٩٦٩م .

٤٣- مختصر صحيح مسلم ، للحافظ المنذري ، تحقيق : مُحمَّد ناصر الدَّين الألباني ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٤٤- المختصـــر في أخـــبار البشر ، تاريخ أبي الفداء للملك المؤيَّد عماد الدِّين إسماعيل أبي الفداء ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٤٥- المدارس النَّحويَّة ، لشوقي ضيف ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٩٦٨م .

٤٦- المدرسة النَّحويَّة في مصر والشَّام ، لعبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٤٧- مـــرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزَّمان ، لأبي عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ، الطَّبعة الثَّانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م .

٤٨- مراتـــب الـــنَّحويين ، لأبي الطيِّب اللُّغوي ، تحقيق : مُحمَّـــد أبو الفضـــل إبراهيم ، الطَّـــبعة ، وتاريخ الطَّـــبعة (بدون) .

٤٩- المزهـــر في علوم اللُّغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدِّين السُّيوطي ، شرح وضبط : مُحمَّد أحمد جاد المولى ، علي مُحمَّد البجاوي ، مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة ، وتاريخ الطبعة (بدون) .

٥٠- معـــاني القـــرآن ، لأبي زكـــريا يحـــيى بن زياد الفرَّاء ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٥١- معجم الأدباء ، لأبي عبد الله ياقوت الحموي ، الطَّبعة الأخيرة .

٥٢- المعـــرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي ، تحقيق : أحمد مُحمَّد شاكر ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٦١هـ .

٥٣- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي مُحمَّد عبد الله جمال الدِّين بن هشام ، تحقيق : مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٥٤- مفـــتاح السَّعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده ، راجعه وحقَّقه : كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٥٥- المقتضـــــب ، لأبي العـــباس مُحمَّـــد بـــن يزيد المبرِّد ، تحقيق : مُحمَّد عبد الخالق عضـــيمة ، الطَّـــبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٥٦- مـــناهج تحقيق التُّراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبد التَّواب ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٥٧- الـــنُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصـــر والقاهرة ، لأبي المحاسن بن تغري بردي الأتابكي ، الطَّبـــعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

٥٨- نـــزهة الألـــباء في طـــبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن مُحمَّد الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السَّامرائي ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

٥٩- النُّكـــت في تفســـير كـــتاب سيبويه ، للأعلم الشَّنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٦٠- الـــوافي بالوفـــيات ، لصلاح الدِّين خليل بن أبيك الصَّفدي ، الطَّـــبعة (بدون) ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

٦١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدِّين أحمد بن مُحمَّد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عبَّاس ، الطَّبعة (بدون) ، ١٩٧٧م .